

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

وزارة العدل

اتفاقية إطار للتعاون

جامعة مديرية الجامعات للعلاقات الخارجية و التعاون
و التبادل و الإتصال و النظائرات العلمية
أمساكية الدراسات العليا

مجلـس قضاـء قـسـنـطـيـنـة ٢٦٤ تـارـيـخـ نـوـصـوـلـ ٢٠١١/١٣٥

بين

ممثلا بـ

رئيس المجلس

نائب العام

و

جامعات قسنطينة

ممثلا بـ

مدير جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

مدير جامعة مهري عبد الحميد قسنطينة 2

مدير جامعة بوينيدر صالح قسنطينة 3

مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

بتاريخ التاسع والعشرون من شهر نوفمبر سنة ألفين وعشرون

- بناء على ضرورة التعاون بين مؤسسات الدولة الجزائرية.
- بناء على النصوص القانونية الضابطة للاتفاقيات.
- بناء على ما يسمح به القانون، ووفق بنود الاتفاقيات الوطنية.
- بناء على تواجد مصلحة مشتركة في المجالات التكوينية والعلمية والمهنية بين الأطراف الممضية.
- بناء على الرغبة المعتبر عنها من قبل مدراء ورؤساء مؤسسات الأطراف الممضية على تعزيز التعاون والتبادلات بين هذه المؤسسات.

فإنه تم الإنفاق بين الأطراف الممضية أدناه :

الطرف الأول:

مجلس قضاء قسنطينة ممثلا من طرف السيدين :

عيسى بسباسي رئيس المجلس و موسى عثمان النائب عام

الطرف الثاني:

- * جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 ممثلة بمديرها أ.د لطرش محمد الهادي
- * جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ممثلة بمديرها أ.د شمام عبد الوهاب
- * جامعة صالح بوينيدر قسنطينة 3 ممثلة بمديرها أ.د بوراس أحمد
- * جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ممثلة بمديرها أ.د دراجي السعيد

على مواد الاتفاقية المبرمة والتي تنص على ما يلي :

المادة الأولى: الاتفاق المشترك المجاني غير الربحي المادي حصل بين الأطراف الخمسة المذكورة أعلاه

المادة الثانية: المساهمة التكوينية و الدورات التدريبية على المستوى المحلي لموظفي و إطار المؤسسات الممضية تكون وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بها .

المادة الثالثة: الهدف العام لهذه الاتفاقية هو إنشاء آلية عمل (خطة عمل) من قبل المؤسسات الممضية لدعم وتطوير التعاون و التبادل في المجالات ذات المصلحة المشتركة.

المادة الرابعة: لمصلحة المؤسسات الخمسة، ووفق المجالات الإستراتيجية المختارة، تتعهد المؤسسات المضدية بتنمية مواردها، البشرية والمادية والثقافية، ضمن نطاق الإمكانيات المتوفرة لديها وللزمرة لتحقيق الأهداف المحددة لهذه الاتفاقية، وفي إطار ما يسمح به التشريع والتنظيم المعهول بهما.

المادة الخامسة: تهدف هذه الاتفاقية، حسب خصوصيات كل طرف، إلى تحديد ميادين التعاون بين الأطراف المضدية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- * المساهمة في التكوين وتبادل الخبرات بين كل الأطراف.
- * اقتراح مشاريع بحث مشتركة حول إشكاليات ذات الصلة بخصوصية كل مؤسسة من مؤسسات الأطراف المضدية (الطاقة المتعددة، البيئة، الطب الشرعي، الاتصال، إلخ...).
- * تدعيم التكوين المستمر لموظفي وإطارات المؤسسات الأطراف المضدية.
- * فتح مسارات تكوين دراسات عليا متخصصة.
- * مشاركة القضاة والموظفين في التكوينات ما بعد التدرج التي تتنظمها الجامعات.
- * تنظيم دورات تكوينية تدريبية مجانية لصالح موظفي وإطارات مؤسسات الأطراف المضدية وفق ما يسمح به التشريع والتنظيم المعهول بهما.
- * تشجيع إدماج طلبة الدكتوراه عن طريق الترخيص في ميادين العمل وفق ما يسمح به التشريع والتنظيم المعهول بهما.
- * تنظيم تظاهرات علمية مشتركة (ملتقيات، أيام دراسية محلية، وندوات مشتركة بين الأطراف المضدية) مع إمكانية نشرها ضمن المجالات العلمية المتوفرة لدى مؤسسات الأطراف المضدية.
- * تبادل الدعوات للمشاركة في الملتقى الذي ينظمها كل طرف أو لتشييط مداخلات
- * تبادل الكتب والدوريات والمجلات العلمية الصادرة عن كل طرف من الأطراف المضدية

المادة السادسة: كجزء من توسيع نطاق إجراءات هذه الاتفاقية، تلتزم المؤسسات المضدية كل حسب ميادين تخصصها بوضع اتفاقيات خاصة بكل إجراء جديد ووفقا لما يسمح به التشريع والتنظيم المعهول بهما في هذا المجال.

المادة السابعة: تتفق مؤسسات الأطراف المضدية على تشكيل لجنة متابعة لتقدير نتائج الأنشطة بانتظام، وترصد تنفيذ الإجراءات المعتمدة وتتكلف بوضع أي تحسينات في هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

المادة الثامنة: يعين ممثل لكل مؤسسة من المؤسسات المضدية، يتولى مهمة التسويق بين لجنة المتابعة والمؤسسات ويقوم بتقديم تقرير دوري عن سير وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

المادة التاسعة: يطلب من الأطراف الممضية، مراعاة الدقة الازمة لسرية المعلومات المطلوب تبادلها بموجب هذه الاتفاقية وفقا لما يسمح به التشريع و التنظيم المعهود بهما في هذا المجال.

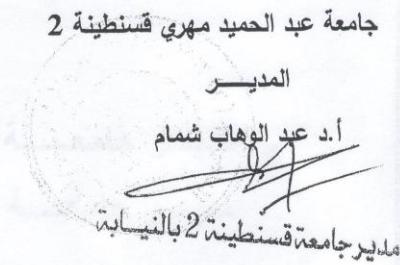
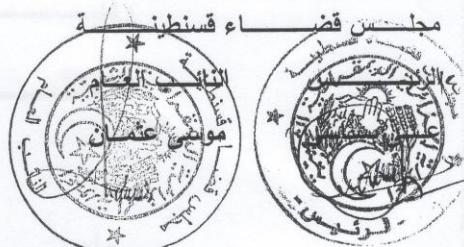
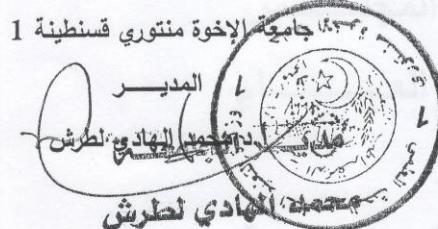
المادة العاشرة: شروط هذه الاتفاقية تلزم المؤسسات الممضية بفترة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد.

المادة الحادية عشر: أي تعديل لهذه الاتفاقية يسمح بتحسينها أو توضيحها سيكون موضع تأييد يقبله مسؤولي الأطراف الممضية.

المادة الثانية عشر: يجوز لأي طرف من الأطراف الممضية أن ينقض هذا الاتفاقية بإشعار مدة ستة أشهر، على أن يكون الإخطار مكتوباً وموقاعاً من كل الأطراف.

المادة الثالثة عشر: يتم تحضير هذه الاتفاقية بخمسة نسخ أصلية باللغة العربية ينوه فيها عن تاريخ إبرامها ويلصق ختم كل مؤسسة وتوقع رئيسها أو مديرها.

المادة الرابعة عشر: يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ توقيعه من قبل مسؤولي الأطراف الممضية.



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسطنطينية

